

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢٧

الجمعة، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس (بوليفيا - دولة - متعددة القوميات)

وأعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود

البنود ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

أن أوجه انتباه الممثلين إلى حالة يرى الاتحاد الروسي أنها غير مقبولة. فقبل بضعة أيام فقط، عُمت رسالة مجهولة المصدر باسم المكتب تتضمن معلومات عن اجتماع نوقش فيه مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1. ولسبب ما، حددت الرسالة المجهولة المصدر موقفا وسلوكا بالنيابة عن الاتحاد الروسي، وذكرت ما يلي:

البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستواصل اللجنة الأولى هذا الصباح البت في جميع مشاريع القرارات ومشاريع المقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المعروضة عليها - من ٨٩ إلى ١٠٥. وبعد ذلك، سننظر في مشروع برنامج العمل المؤقت للجنة الأولى وجدولها الزمني لعام ٢٠٢٠، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/74/CRP.5.

”إذا فشل مشروع القرار الروسي، ستحاول روسيا عرقلة توافق الآراء بشأن إحالة برنامج عمل إلى الجمعية العامة للدورة المقبلة. وإذا اعتمد مشروع القرار، فقد نقرر اعتماد البندين المتبقين“.

تنتقل اللجنة الآن إلى مشاريع القرارات المتبقية المدرجة في المجموعة ٥ ”تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي“، على النحو المبين في الورقة غير الرسمية رقم ٤. أعطي الكلمة أولا للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات عامة في إطار المجموعة ٥، التي تقتصر على خمس دقائق.

(تكلم بالروسية)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org), وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1935908 (A)

(انظر A/C.1/74/PV.26) بشأن هذه المسألة نفسها، ولذلك سأوجز كلمتي تجنباً للتكرار.

وأردت أن ألفت انتباه الممثلين إلى أن الوفد الروسي، في الوقت الذي أبدى فيه موقفه البناء واستعداده لمراعاة آراء الوفود الأخرى، قد وافق على إدخال تغييرات على النص الأصلي لمشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1 المعنون "تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى". ونقترح نهجاً تدريجياً لمعالجة مسألة حرية وصول الوفود الوطنية إلى مناسبات الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في اتفاق المقرر لعام ١٩٤٧.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى أن مشروع المقرر، بصيغته الحالية، لا يطالب مباشرة بنقل الدورة المقبلة للجنة الأولى إلى جنيف أو فيينا. ومع ذلك، نرى أن مسألة وصول الوفود الوطنية إلى مناسبات الأمم المتحدة ومؤتمراتها مشكلة ملحة ويجب أن تظل موضع اهتمام اللجنة الأولى والجمعية العامة. ولذلك السبب اقترحنا النهج التدريجي الذي ذكرته للتو. ويهدف مشروع المقرر الآن إلى تمكين الأمانة العامة والأمين العام مرة أخرى من اتخاذ خطوات لحل مسألة التأشيرات هذه. ويتيح للولايات المتحدة أيضاً فرصة أخرى لمراجعة سياستها المتعلقة بإصدار التأشيرات لممثلي بعض الدول الذين يسافرون إلى البلد للمشاركة في مناسبات الأمم المتحدة.

وقد سمعنا أيضاً تعليقات كثيرة مفادها أن مسألة التأشيرات لا تعني اللجنة الأولى. ونحن لا نطلب إلى اللجنة الأولى أن تعالج هذه المشكلة، بل نطلب إلى اللجنة الأولى أن توجه انتباه سلطات الولايات المتحدة والأمانة العامة إلى أن هذه المشكلة ظلت دون حل لزمناً طويلاً، ولذا فهي تقوض عمل اللجنة الأولى وغيرها من عناصر آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

علاوة على ذلك، يرتبط مشروع مقررنا الآن ارتباطاً وثيقاً بتقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف (A/74/26) مع الإشارة إلى فقراته المحددة. عليه، أكرر القول أننا لا نلفت بالضرورة

ثم تشرح ما سيفعله الرئيس في هذه الظروف، وما إلى ذلك. وتنتهي الرسالة المجهولة المصدر بدعوة إلى التصويت تأييداً لبرنامج العمل إذا طرح للتصويت. ونعتقد أن هذه الرسائل المجهولة تشكل محاولة للتلاعب بآراء الوفود والضغط عليها، خاصة وأن هذه الرسالة - وأود أن أشدد على ذلك مرة أخرى - يفترض أن تعمم بالنيابة عن أحد أعضاء المكتب. ولذلك أود أن أوضح للممثلين أن هذه الورقة - التي لا ينبغي أن يشار إليها كوثيقة - تلقي بظلالها على عمل المكتب، الذي أعتقد أنه أظهر فعاليته وحياده خلال هذه الدورة. وعلاوة على ذلك، لم نأذن لأي عضو من أعضاء المكتب أو أي ممثل بشرح موقف الاتحاد الروسي. لقد عمل الاتحاد الروسي دائماً بطريقة منفتحة وشفافة وبناءة. وكلما طلب منا شخص ما أن نشرح موقفنا، كنا دائماً على استعداد للقيام بذلك. ونرى أن هذه الحوادث غير مقبولة بالنسبة لعمل اللجنة الأولى ولتنمية العلاقات بين الممثلين.

وأكرر أننا نعتقد أن هذا الحادث غير عاد وغير مقبول على الإطلاق. وأود أن أطلب إلى الرئيس أن يولي اهتماماً خاصاً لهذه المسألة وأن يحاول معرفة من يقف وراء هذا النوع من الدبلوماسية التخريبية ويعمم هذه الأنواع من الرسائل المجهولة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بصفتي رئيساً للجنة، أشعر بالصدمة حقاً إزاء المعلومات التي وافانا بها ممثل الاتحاد الروسي للتو. وهذه هي المرة الأولى التي أسمع فيها عن هذا الأمر، وسنعتقد اجتماعاً للمكتب لمعالجة هذه المسألة المحددة. وسأحرص على أن نضع في اعتباري المعلومات التي وافانا بها للتو ممثل روسيا.

وسنواصل الآن برنامج عملنا، أي الاستماع إلى بيانات عامة في إطار المجموعة ٥.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأدلي ببيان مقتضب. وقد سبق لي أن أدليت ببيان أمس

لها تمثيل في فيينا وجنيف. ويجب عدم السماح بذلك مطلقا بأي شكل من الأشكال.

ولهذه الأسباب، نحث زملاءنا على التصويت معارضة لمشروع المقرر ونرفض الجهود التي تبذلها روسيا للاتفاف على عملية اللجنة السادسة القائمة، بالسعي إلى وضع مشروع مقرر بشأن تقرير البلد المضيف في اللجنة الأولى.

السيد لاوكانين (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا الشمالية، الجبل الأسود وألبانيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

نحن لسنا في وضع يسمح لنا بتأييد مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1. وأود أن أشدد على أن مشروع المقرر هذا لا صلة له باللجنة الأولى، وأن مسار العمل المقترح في مشروع المقرر لا يؤدي إلى تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى.

السيدة كلارينبولد (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): بالإضافة إلى تعليل التصويت الذي أدلى به للتو ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي، تود هولندا أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

ستصوت هولندا معارضة لمشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1 بشأن تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى للأسباب التالية.

أولا، يستبق مشروع المقرر مسار العمل في لجنة أخرى مكلفة بمعالجة المسألة قيد النظر، هي اللجنة السادسة التي نظرت في تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف (A/74/26) في الأول من أمس في إطار بند جدول أعمالها ١٦٥ المكرس لذلك. ولا تزال المفاوضات على مشروع القرار A/C.6/74/L.19 بشأن هذا الموضوع جارية حاليا في اللجنة السادسة. وسيعتمد مشروع القرار فيما بعد في الجمعية العامة. وينبغي ألا نستبق مسار العمل هذا بالترحيب بتقرير لجنة العلاقات مع البلد

انتباه اللجنة الأولى إلى محاولة حث أي وفد بعينه على حل هذه المشكلة، بل نحاول التشديد على أن للجنة الأولى تعرب عن شواغلها إزاء هذه المسألة الملحة. فبدون حل هذه المسألة، سيكون من الصعب الحديث عن فعالية عمل اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن تشرع اللجنة في البت في مشروع المقرر في إطار المجموعة ٥، سنستمع إلى الوفود الراغبة في شرح مواقفها.

السيد نايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يجب أن نواصل حث جميع الدول الأعضاء بقوة على التصويت معارضة لمشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1. وكما ذكرنا من قبل، فما زلنا نرى أن من غير المناسب أن تعتمد اللجنة الأولى مشروع مقرر بشأن مسائل خاصة بالبلد المضيف. وقد أحالت الجمعية العامة البند ١٦٥ من جدول الأعمال بشأن العلاقات مع البلد المضيف، إلى اللجنة السادسة وناقشت اللجنة هذا البند. وتعتمد اللجنة السادسة مشروع قرار سنويا بشأن تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف على وجه التحديد. وقد كانت تلك العملية ولا تزال فعالة. وتعاونت الولايات المتحدة مع الاتحاد الروسي في مفاوضات لجنة العلاقات مقترنة بتوصيات البلد المضيف التي اعتمدت بتوافق الآراء في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. ونواصل المشاركة مرة أخرى أيضا في مفاوضات مشروع قرار اللجنة السادسة استنادا إلى تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف، الذي يعتمد تقليديا أيضا بتوافق الآراء.

وعلاوة على ذلك، يهدد مشروع المقرر بطريقة أو أخرى بنقل اللجنة الأولى إلى جنيف أو فيينا. ومن شأن إخراج لجنة رئيسية تابعة للجمعية العامة من نيويورك أن يقوض نزاهة الجمعية العامة ووحدها. وربما يكون ذلك تمزيقا لأوصال جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة، وسيلحق ضررا بالغا بالوفود التي ليس

السلمية والحوار وتدابير بناء الثقة من خلال معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة تسهم إسهاما أساسيا في إقامة علاقات متعددة الأطراف وتعاونية فيما بين البلدان. غير أننا شهدنا في السنوات الأخيرة التآكل المستمر والتدريجي لتعددية الأطراف في ميادين تنظيم التسلح وعدم الانتشار ونزع السلاح من جانب مختلف إدارات الولايات المتحدة. وقرارات الولايات المتحدة بالانسحاب من عدة معاهدات في هذا الصدد ومنع المشاركة الفعالة للوفود الأخرى في المناقشات والمفاوضات في الأمم المتحدة لا تكشف إلا عن غيظ من فيض في محاولاتها لتجزئة تعددية الأطراف.

وفي مناسبات مختلفة، أوضح وفدي للجنة المشكلة التي يواجهها بسبب السياسات والإجراءات القانونية للولايات المتحدة، التي أعاققت بشدة قدرتنا على القيام بأنشطة دبلوماسية عادية. وتدرك جميع الوفود أن الولايات المتحدة حولت تأشيرات الأمم المتحدة وحظر السفر والقيود المفروضة على التنقل إلى سياسة خارجية ضد دبلوماسيي البلدان التي لا تعتبرها أصدقاء. بل إن هذه الإجراءات قد تم توسيع نطاقها لتشمل أسر الدبلوماسيين المعنيين. إن فرض هذه الجزاءات اللاإنسانية يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الأساسية للأفراد المتضررين. إن الإجراءات القانونية للولايات المتحدة تتعارض تماما مع التزاماتها الصريحة بموجب اتفاق عام ١٩٤٧ المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة، وميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، بل ومختلف مشاريع القرارات التي اعتمدها اللجنة الأولى، التي تدعو إلى تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح.

نحن نقدر التعاطف والتفاهم اللذين أبدتهما مختلف الوفود. ومع ذلك، ينبغي أن نؤكد أننا بحاجة إلى قرارات مجدية وتدابير ملموسة لحل المشكلة. وحتى الآن، لم تتمكن القنوات والوسائل المتوخاة في هذا الصدد، بما في ذلك لجنة العلاقات مع البلد

المضيف، على النحو المقترح في الفقرة الأولى من ديباجة مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1 أو اتخاذ قرارات بشأن التوصيات الواردة في ذلك التقرير الذي لم تقره الجمعية العامة بعد، كما هو الحال في الفقرة (د).

ثانيا، إن الطلبات الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) من مشروع المقرر المتعلقة بتقرير الأمين العام عن امتثال البلد المضيف لاتفاق عام ١٩٤٧ المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة وتنفيذه ليست مسألة تقع ضمن ولاية محددة للجنة الأولى التي تتناول المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ولذلك ينبغي تناولها في اللجنة المناسبة، وهي لجنة العلاقات مع البلد المضيف. وأشار في ذلك الصدد إلى المقرر ٢٨١٩ (د-٢٦).

ولذلك فإن مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1 ينتهك الإجراء المتعلق بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة. وهذه الأسباب، تعزز هولندا التصويت ضد مشروع المقرر.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي بتعليق وفدي للتصويت على مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1. وبوصفنا أحد الوفود المتأثرة بالسياسات والإجراءات القانونية للولايات المتحدة، فإننا نقدر في الواقع المبادرة الروسية بشأن الأداء الفعال للجنة الأولى. ونعتقد أنه يمكن أن يسهم في المشاركة الحقيقية والشاملة لجميع الدول الأعضاء في اللجنة.

تعلق جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبيرة على تعددية الأطراف بوصفها وسيلة فعالة للإسهام في السلم والأمن الدوليين. ويتمشى هذا الموقف تماما مع ممارسة المجتمع الدولي المعروفة جيدا والمتمثلة في تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح. ونشير إلى أن السبب الرئيسي لوجود الأمم المتحدة هو صون السلم والأمن الدوليين من خلال تعددية الأطراف. وبعبارة أخرى، فإن التعاون الدولي وتسوية المنازعات بالوسائل

المضيف، من منع الولايات المتحدة من إساءة استخدام امتيازها بوصفها البلد المضيف؛ بل إن الولايات المتحدة منعت النشاط الفعال والسلس لعدة وفود في الأمم المتحدة، بما في ذلك في اللجنة الأولى.

إن الاضطراب في اعتماد برنامج عمل اللجنة والطريقة التي اعتمدت بها دليل ونتيجة لسلوك الولايات المتحدة غير المسؤول، الذي يجب أن ينتهي. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا وناشد المجتمع الدولي أن يكفل امتثال الولايات المتحدة التام لالتزاماتها بوصفها البلد المضيف. كلما عاجلنا هذه المشكلة في وقت مبكر، كلما كان من الأسهل الحلولة دون أن تصبح مشكلة مزمنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1، المعنون "تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى".

أعطي الكلمة لأمانة اللجنة.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية): قدم ممثل الاتحاد الروسي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر مشروع المقرر A/C.1/74/L.57. وفيما بعد، قُدم مشروع المقرر المنقح A/C.1/74/L.57/Rev.1 في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وترد قائمة بمقدمي مشروع المقرر في الوثيقة A/C.1/74/L.57/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل. أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، جمهورية إيران الإسلامية، بوروندي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، صربيا، الصين، طاجيكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، ميانمار، نيكاراغوا

المعارضون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بولندا، بيرو، الجمهورية التشيكية، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، شيلي، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لا تفتيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مقدونيا الشمالية، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ناميبيا، النرويج، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بوتان، البوسنة والهرسك، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تونغغا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، السودان، سويسرا، سيراليون، شيشيل، العراق، عمان، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، فيجي، قبرص، قطر، كوت ديفوار، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند، اليمن

إنشاء الأمم المتحدة. ينبغي أن تجسد روح تعددية الأطراف الطموح لبناء توافق في الآراء والتوصل إليه أخيرا.

ويصدق ذلك بصفة خاصة عندما يكون للطموح لإحداث تغيير إمكانية التأثير تأثيرا كبيرا على جميع الدول الأعضاء. وسيتعين بذل جهود مضيئة لاتخاذ هذه المقررات بتوافق الآراء.

السيدة هاكيس واكوها (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):
في البداية، أكرر أن المكسيك تأسف لأن عدة وفود تواجه صعوبات في ضمان تمكن ممثليها من المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة. ونعرب عن تضامننا مع تلك الوفود. ونشيد أيضا بالاتحاد الروسي على مشاوراته والتغييرات التي أدخلها على مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1. بيد أنه ينبغي للجنة أخرى أن تتناول المداولات بشأن هذه المسألة والحلول الممكنة لها. ولا نعتقد أنه ينبغي للجنة الأولى أن تتخذ قرارا بشأن هذه المسألة، كما أننا لا نعتقد أن اللجنة هي المحفل المثالي الذي يمكن فيه الإدلاء بشكاوى بشأن الدولة المضيفة. إن اللجنة الأولى نفسها تتناول مسائل مثيرة للجدل وحساسة جدا بالنسبة للمجتمع الدولي، ويجري الآن تسييسها على نحو غير معهود دون إيلاء الاعتبار الموضوعي لبنود جدول أعمالها.

ويود بلدي أن يوضح أننا منفتحون على تغيير الوضع الراهن لآلية نزع السلاح، التي تنتمي إليها اللجنة الأولى، والخروج عنها. يشكل مشروع المقرر سابقة لتلك الآلية، لأنه يفتح الباب أمام مشاريع القرارات التي يمكن أن تغير جوانب من محافل نزع السلاح وعمل الجمعية العامة نفسها. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى إجراء حوار ومفاوضات دبلوماسية واحترام واستخدام المحافل المتعددة الأطراف لتسوية منازعاتها.

السيد الخالدي (الجزائر) (تكلم بالإسبانية): طلب وفد بلدي الكلمة لتعليل تصويته بعد التصويت على مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1، المعنون "تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى"، الذي امتنع وفد بلدي عن التصويت عليه.

رُفض مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1 بأغلبية ٦٩ صوتا مقابل ١٨ صوتا مؤيدا، مع امتناع ٧٢ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت بعد التصويت.

السيد روثلين (النمسا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به قبل التصويت ممثل فنلندا باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

أتكلم بصفتي الوطنية لأعلن بإيجاز تصويت النمسا على مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1، المعنون "تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى". استرشد امتناع النمسا عن التصويت على مشروع المقرر بالتزامها القوي بوصفها بلدا مضيفا للأمم المتحدة. ولا تزال النمسا ملتزمة التزاما راسخا بالتزاماتها المتصلة باتفاقات البلد المضيف المبرمة مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي يوجد مقرها في فيينا. وفي ذلك السياق، نود أن نشدد على أهمية مناقشة ومعالجة أي شواغل بشأن تنفيذ اتفاقات البلد المضيف مع البلد المضيف مباشرة، وكذلك في المحافل المتوخاة، ولا سيما لجنة العلاقات مع البلد المضيف.

وتدعو النمسا إلى أمم متحدة قوية وفعالة وكفؤة. ولا ينبغي أن تجري المناقشات الإجرائية على حساب الجوهر. وكما ورد، في جملة أمور، في البيان الوطني للنمسا في إطار المناقشة المواضيعية بشأن آلية نزع السلاح (انظر A/C.1/74/PV.21)، فإننا نأسف لأن الوقت الثمين المتاح لنا لمناقشة المضمون قد تقلص هذا العام في اللجنة الأولى. ولم تتمكن دورة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هذا العام حتى من عقد جلسات رسمية. نحن نشعر بقلق عميق إزاء تلك التطورات ونأمل أن ينعكس هذا الاتجاه السلبي قريبا.

وإذ تتعرض تعددية الأطراف لضغوط متزايدة، ينبغي أن نتوخى الحذر بصفة خاصة إزاء تغيير الممارسات المتبعة منذ

المقر واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، بما في ذلك إصدار تأشيرات الدخول في الوقت المناسب وإزالة القيود التعسفية المفروضة على التنقل، هو تدبير مناسب كنقطة انطلاق لمعالجة هذه المسألة.

السيدة بهانداري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لتعليق تصويت الهند على مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1، بشأن تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى. إن اللجنة الأولى، بوصفها جزءاً من ثالث آلية نزع السلاح العالمية، تجسد التزام المجتمع الدولي بمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي بصورة جماعية. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تواصل اللجنة الأولى عملها بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة والموضوعية والشمول. تعارض الهند بشدة تسييس عمل اللجنة الأولى. ومن المؤسف أن المسائل المتعلقة برفض منح تأشيرات لممثلي بعض الدول الأعضاء لم تحل بعد. وتتطلع إلى التوصل إلى حل مبكر لجميع المسائل المعلقة، مما يكفل مشاركة الدول الأعضاء في أعمال اللجنة الأولى. وفي هذا السياق امتنعنا عن التصويت على مشروع المقرر.

السيد ماسميجيان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): آخذ الكلمة للإدلاء بتعليق وفد بلدي للتصويت على مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1، الذي امتنعت سويسرا عن التصويت عليه. في حين يمكننا أن نفهم بعض الاعتبارات التي أدت إلى تقديم مشروع المقرر، فإن لدينا مع ذلك تحفظات بشأن نهجه. إننا ما زلنا نرى أن المسألة التي أثارها مشروع المقرر يجب أن تعالج أولاً في لجنة العلاقات مع البلد المضيف، وليس في اللجنة الأولى مباشرة.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه لا تزال هناك مسائل هامة تتعلق بالعملية التي يقترح المقرر اتباعها، ولا سيما فيما يتعلق بالمهام الموكلة إلى الأمين العام وتقييم وتفسير التقارير المطلوبة منه. وينطبق ذلك أيضاً على الإشارة الواردة في مشروع المقرر

إن موقف بلدي فيما يتعلق بمسألة إصدار التأشيرات ممثل بشكل جيد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في باكو في الشهر الماضي. تؤكد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة أولاً على الدور الحاسم للبلدان المضيفة لمقر الأمم المتحدة ومكاتبها في الحفاظ على تعددية الأطراف وتيسير الدبلوماسية المتعددة الأطراف وعمليات وضع المعايير الحكومية الدولية. ثانياً، تدعو جميع الدول التي تستضيف مقر الأمم المتحدة ومكاتبها إلى أن تيسر، وفقاً لالتزاماتها بموجب اتفاق المقر ذي الصلة واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، حضور ممثلي الدول الأعضاء في اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة. ثالثاً، تشير إلى أن أحكام اتفاق المقر تنطبق بصرف النظر عن العلاقات الثنائية القائمة بين الحكومات والبلد المضيف. رابعاً، تعرب عن بالغ قلقها إزاء رفض البلد المضيف لمقر الأمم المتحدة إصدار تأشيرات الدخول لممثلي أي دولة عضو في حركة بلدان عدم الانحياز، أو التأخر في إصدارها. خامساً، يكرر التأكيد على أن الاعتبارات السياسية لا تتعارض مع توفير التسهيلات اللازمة بموجب اتفاق المقر للدول الأعضاء للمشاركة في أنشطة الأمم المتحدة.

تولت الرئاسة السيدة بونكونغو (بوركينافاسو)، نائبة الرئيس.

وفي هذا الصدد، ندعو البلد المضيف إلى الامتثال التام لالتزاماته المتعلقة بإصدار تأشيرات الدخول لممثلي الدول الأعضاء المشاركين في أنشطة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمشروع المقرر المعني، نعتقد أنه ينبغي إجراء تقييم شامل داخل لجنة العلاقات مع البلد المضيف لحل مشاكل إصدار التأشيرات من جانب البلد المضيف بشكل كامل، في جملة أمور. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع قرار عملي المنحى، على النحو المتوخى في مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، يطالب بالوفاء بمسؤوليات البلد المضيف بموجب اتفاق

المناسبة. وبينما نتفهم تماما مشاعر الذهول إزاء الممارسة المؤسفة المتمثلة في عدم إصدار تأشيرات دخول للممثلين الرسميين، فإننا نعتقد أنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال السماح لها بالتأثير على عمل اللجنة وأدائها.

وينبغي النظر إلى امتناعنا عن التصويت على مشروع المقرر بوصفه تأييدا منا للحفاظ على آلية نزع السلاح وتعزيزها، وينبغي ألا يُنظر إليه بأي حال من الأحوال بوصفه تغاضيا عن ممارسة عدم الوفاء بالالتزامات بموجب اتفاق البلد المضيف. ونشدد على ضرورة حل تلك المسائل بروح من التعاون ووفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاق المقرر.

السيدة سكرتن (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية):
أخذ الكلمة لأعلن تصويت نيوزيلندا على مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1، المعنون "تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى".

إن وفد نيوزيلندا يمكنه تماما تفهم مشاعر الإحباط التي أدت إلى تقديم مشروع المقرر. ومع ذلك، وإدراكا منا للالتزامات بموجب اتفاق المقرر، يحدونا الأمل في أن يتسنى إيجاد حل مُرضٍ على وجه السرعة للمسائل التي تمثل الأساس لمشروع المقرر، بما في ذلك، إذا لزم الأمر، في لجنة العلاقات مع البلد المضيف، دون الحاجة إلى أن تتبنى هذه الهيئة الخيارات التي تتسم بالشطط المقترحة في النص.

فاتخاذ قرار بنقل جلسات اللجنة الأولى في عام ٢٠٢٠ بعيدا عن مقر الجمعية العامة سيكون خطيرا جدا، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على ملاك الموظفين والتمويل واللوجستيات. وما زلنا نشعر بالقلق لأنه لم تتح لنا الفرصة للنظر في تلك العواقب المحتملة على النحو الوافي الذي يستدعيه حتى اتخاذ قرار من حيث المبدأ على غرار مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1. وبغض النظر تماما عن الاعتبارات المتعلقة بالتكاليف التي ستترب على تغيير كهذا - على سبيل

إلى الفقرة ١٦٥ (ي) و (ع) من تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف (A/74/26)، التي لم تبت فيها اللجنة السادسة لهذا العام بعد. والواقع أن عمل اللجنة الأولى ينبغي ألا يرتبط بعمل اللجان الأخرى ذات الولايات والاختصاصات غير ذات الصلة.

وأخيرا، وإذ نخطط علما بالمسائل التي أثارها مشروع المقرر، فإننا نحث الوفود المعنية، أولا وقبل كل شيء، على أن تجد بسرعة حلا لخلافاتها بغية تمكين اللجنة الأولى من العمل بفعالية مرة أخرى في المستقبل، ولا سيما باعتماد برنامج عملها دون تأخير وبتوافق الآراء.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لأدلي بتعليق باكستان للتصويت على مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1، المعنون "تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى".

وتعلق باكستان أهمية كبيرة على آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي تشكل اللجنة الأولى جزءا لا يتجزأ منها. وتؤيد باكستان تأييدا تاما جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الركائز الثلاث التي يعزز بعضها بعضا لآلية نزع السلاح والمساعد الرامية إلى العمل بتوافق الآراء.

وتضطلع اللجنة الأولى بدور فريد بوصفها محفلا لوضع القواعد وإجراء مداوات متعمقة بشأن طائفة من مسائل نزع السلاح. وفي وقت يتزايد فيه انعدام الثقة وتتصاعد التوترات العالمية ونشهد تقدما تكنولوجيا لم يسبق له مثيل، فإن دور اللجنة بوصفها منبرا للحوار والتعاون يكتسي بأهمية أكبر.

وينظر وفد بلدي بقلق بالغ إلى المسائل المتصلة بالتأشيرات التي أثارها بعض الدول الأعضاء الأخرى أثناء أعمال اللجنة. إن عدم إصدار تأشيرات دخول للممثلين الرسميين المشاركين في اجتماعات الأمم المتحدة لا يشكل ممارسة مقبولة وينبغي تجنبه بأي ثمن. وهذه مسألة ينبغي حلها من خلال القنوات والمحافل

المسألة في لجنة العلاقات مع البلد المضيف واللجنة السادسة والمحافل الأخرى ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية معالجتها لشواغل الوفود المتعلقة بتأشيرات الدخول وإمكانية الوصول. ونحن على استعداد لمعاودة النظر في هذه المناقشة مرة أخرى في الوقت المناسب.

السيد توزيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): آخذ الكلمة لأدلي بتعليل للتصويت بعد التصويت. لقد صوتت جمهورية بيلاروس مؤيدة لمشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1، لأننا نلتزم دائما بالمبادئ التي تشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية، وهي تعددية الأطراف والاحترام المتبادل والامتنان من جانب الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب الاتفاقات التي هي طرف فيها. وكما أشرنا من قبل، من غير المقبول إعاقه الحق المشروع - وأكرر المشروع - للدول في المشاركة في لجان الجمعية العامة. فقد أنشئت المنظمة في البداية بوصفها منبرا عالميا ومتعدد الأطراف، بما يكفل التمثيل الشامل ودون تمييز لأي دولة. وما زلنا نعتقد أنه يجب على البلد المضيف أن يمتثل لالتزاماته فيما يتعلق بوصول الوفود الوطنية لجميع الدول الأعضاء إلى مقر الأمم المتحدة دون عوائق، على النحو المنصوص عليه في اتفاق البلد المضيف. ولا ينبغي إغفال هذه المسألة بإحالتها ببساطة إلى لجنة العلاقات مع البلد المضيف؛ فهي مشكلة بعيدة المدى تترتب عليها عواقب كبيرة وتؤثر على جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة وجميع الوفود التي تشارك في أعمال المنظمة. ونأسف لعدم اعتماد مشروع المقرر، ونأمل في إيجاد حل سريع ودون شروط مسبقة للحالة الراهنة المتمثلة في استمرار وضع عقبات أمام إصدار التأشيرات.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

السيد فيايو كاروليس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): آخذ الكلمة لتقديم تعليل موجز لتصويت وفد بلدي على مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1، المعنون "تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى".

المثال، بالنسبة للأمانة العامة، التي تمر للأسف، كما شهدنا جميعا في الأسابيع الأخيرة، بأزمة مالية - فإن ثمة مسائل رئيسية تتعلق بقدرة جميع أعضاء الأمم المتحدة على المشاركة في جلسات اللجنة الأولى المعقودة في أماكن أخرى على أكمل وجه كما يفعلون هنا في نيويورك. وهذا اعتبار يجب على الدول الصغيرة، مثل نيوزيلندا، أن تراعيه، وهو ما ينطبق بقدر أكبر على دول أخرى، من بينها بعض جيراننا في جزر المحيط الهادئ، ليس لها تمثيل في الأماكن البديلة المحتملة، بما في ذلك الدولتان المذكورتان تحديدا في مشروع المقرر. ومن شأن اتخاذ قرار بنقل الاجتماعات من مقر الأمم المتحدة أن يؤثر تأثيرا خطيرا على قدرة هذه الدول على المشاركة في اللجنة الأولى والإسهام الفعال فيها. ولهذا الأسباب، صوتت نيوزيلندا معارضة لمشروع المقرر.

السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعلل تصويته على مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1، المعنون "تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى".

وأود أن أبدأ بالإعراب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة الصعبة التي يتعين على بعض الوفود مواجهتها فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالوفاء بمسؤوليات البلد المضيف. ونقدر جهود الوفد الروسي في صياغة مشروع المقرر ونرحب بالتنقيح الأخير الذي تبني نُهجا تدريجيا ومدروسا. وفي الوقت نفسه، تتناول اللجنة السادسة المسألة المذكورة في مداولاتها بشأن مشروع قرار سنوي (A/C.6/74/L.19) يتعلق بتقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف (A/74/26). وبينما نؤيد تأييدا تاما إجراء مناقشات لحل هذه المسألة الهامة، نرى أن لجنة العلاقات مع البلد المضيف وتقريها إلى اللجنة السادسة هما أنسب منبر لهذا المسعى. ولذلك، نقترح النظر في عناصر مشروع المقرر ونهجه الواردين في المشروع في سياق مداولات اللجنة السادسة.

وبناء على ذلك الاعتبار، امتنعت إندونيسيا عن التصويت على مشروع المقرر. وستتابع عن كثب التقدم المحرز بشأن هذه

المتعمقة والمشاركة مع الدول الأعضاء، فضلا عن إدراج التعليقات في مشروع المقرر المنقح. وما فتئت ماليزيا تتابع المداولات بشأن هذه المسألة عن كثب وبغاية شديديتين. وفي ذلك الصدد، نود أن نسلط الضوء على عدة نقاط.

أولا، تؤكد ماليزيا من جديد ضرورة أن تعمل جميع الدول معا لتعزيز كفاءة وفعالية اللجنة الأولى. وتعمل اللجنة الأولى بوصفها المنبر المتعدد الأطراف الرئيسي للمجتمع الدولي للتصدي للتحديات، وسد الثغرات، وبناء توافق في الآراء بشأن نزع السلاح والنقاش المتعلق بالأمن الدولي. ومن الأهمية القصوى بالنسبة لنا جميعا هنا أن نسعى إلى نجاح عمل اللجنة ومداولاتها. ويجب أن نكفل حل أي منازعات وديا ودبلوماسيا حتى تتمكن اللجنة من التركيز على مسؤولياتها الموضوعية. ويصدق ذلك بصفة خاصة اليوم، بالنظر إلى الديناميات الجغرافية السياسية العالمية الملحة والمتقلبة. وينبغي لنا جميعا، ويجب علينا، أن نحافظ على مصداقية اللجنة الأولى وفعاليتها.

ثانيا، تحيط ماليزيا علما بالشواغل التي أعرب عنها عدد من الوفود، بما في ذلك بشأن المسائل المتصلة بتأثيرات الدخول. وقد تحدثت قبل بداية الجلسة إلى عدد قليل من الأصدقاء الذين تأثرت وفودهم بذلك. ونرى أنه يجب حل هذه المسألة، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، واتفاق المقر لعام ١٩٤٧، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. ونحن نحترم تماما الحق السيادي لجميع البلدان في التمثيل الفعال في الأمم المتحدة. وعلى هذا النحو، من المهم أن يعالج المنبر المكلف داخل الأمم المتحدة هذه المسألة بالشكل الصحيح. ونحن ندرك بطبيعة الحال التقرير الأخير (A/74/26) للجنة العلاقات مع البلد المضيف والمداولات الجارية داخل اللجنة السادسة بشأن مشروع القرار A/C.6/74/L.19 المتعلق بالتقرير. ومن الأمور الحيوية استمرار المشاركة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بروح من التعاون الحقيقي والتعامل الهادئ. وتعتقد ماليزيا أنه لا ينبغي للجنة الأولى

إن إكوادور ليست غير مبالية بالحالة التي نواجهها اليوم ولا يغير امتناعنا عن التصويت من إيمان بلدي بأهمية الامتثال لاتفاق البلد المضيف في جميع الحالات، دون استثناء. وفي هذا الصدد، سبق وأن أعرب وفدي عن تضامنه مع الوفود المتضررة خلال المناقشة العامة للجنة الأولى (انظر A/C.1/74/PV.9)، ونكرر هذا الدعم اليوم.

ومع ذلك، لا تعتقد إكوادور أنه ينبغي للجنة الأولى أن تنظر في هذه المسألة، ولا سيما في وقت تواجه فيه آلية نزع السلاح تحديات كبيرة. وعلاوة على ذلك، وإلى جانب التحديات اللوجستية المحتملة المتمثلة في عقد جلسات اللجنة الأولى في فيينا أو جنيف أو في أي مكاتب أخرى تابعة للأمم المتحدة، تعارض إكوادور انعقاد أي من اللجان الرئيسية للجمعية العامة خارج مقر الجمعية العامة. ولهذا السبب، امتنعنا عن التصويت.

السيد محمد ناصر (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):

تأخذ ماليزيا الكلمة لتعليل تصويتها على مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1، المعنون "تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى".

كما سبق أن ذكر عدة مرات هنا في اللجنة الأولى، فإن ماليزيا تعرب عن تعاطفها وتضامنها مع جميع الوفود التي تأثرت مشاركتها في اللجنة.

وقد أعربت ماليزيا عن قلقها إزاء هذه المسألة في مداولاتنا بشأن برنامج عمل اللجنة. إن المشاركة الكاملة والفعالة للوفود في اللجنة مسألة هامة يجب ضمانها. ويحدونا أمل حقيقي في أن تواصل الأطراف المعنية التشاور فيما بينها، من أجل حل المشاكل المثارة.

وتود ماليزيا أن تشكر المقدم الرئيسي على تقديمه لمشروع المقرر. وتقدر ماليزيا بشكل خاص النهج البناء والمشاورات

مداولات جيدة ومناقشات فكرية مع دبلوماسيين مرموقين من جميع أنحاء العالم، وتبادل الأفكار والآراء لتوسيع آفاقنا المحدودة.

ويمكنني أن أقول إلى حد ما إن هدفنا قد تحققت إلى حد كبير في دورة اللجنة الأولى لهذا العام، ولكنني أعتقد أيضا أن هناك مجالات تحتاج إلى تحسين في عمل اللجنة. وبما أننا سنختتم قريبا أعمال الدورة الرابعة والسبعين للجنة الأولى، فإن وفد بلدي سيقدم معارفه الجديدة والدروس المستفادة وما إلى ذلك. وسنعود، بطبيعة الحال، إلى الدورة الخامسة والسبعين للجنة الأولى في العام المقبل ونريد أن نحقق أهدافنا مرة أخرى، ويحدونا أمل وطميد في أن تكون اللجنة الأولى مرة أخرى في العام القادم مكانا لإجراء مداولات هامة فيما بيننا جميعا بشأن قضايا السلم والأمن الدوليين. وأعتقد أن هذا ليس أملا وحدنا. بل تتشاطر العديد من الوفود في هذه القاعة.

في الختام، وعلى الرغم من أن اللجنة لم تعتمد مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1، فإن ماليزيا تؤمن بإمانا قويا بأهمية تمسك جميع الدول الأعضاء بقدمية اللجنة الأولى ومصداقيتها. وبينبغي لنا أن نبذل كل جهد ممكن لحماية هذه الآلية الهامة، لأننا من يجب عليه حمايتها. وعليه، دعونا نجعل ذلك الأمل حقيقة واقعة بالتوصل إلى اتفاق، بما في ذلك من خلال اعتماد برنامج عمل الدورة الخامسة والسبعين للجنة الأولى بتوافق الآراء في العام المقبل. وعندئذ فقط يمكننا أن نطمئن إلى استمرار حماية اللجنة الأولى والحفاظ عليها، إذ أنها جزء هام ومقدس من آلية نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي للإدلاء ببيان باسم مجموعة من البلدان.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بعد إذنكم، سيدي، أود أن أدلي ببيان باسم مجموعة من الدول، ليس

أن تنشئ مسارا موازيا لمناقشة هذه المسألة إلى جانب ما يجري مناقشته بالفعل في المنبر المكلف داخل الأمم المتحدة.

ثالثا، أنشئت اللجنة الأولى قبل عدة عقود، هنا في مقر الأمم المتحدة، في نيويورك، كاجتماع لأصحاب الرأي، بمشاركة كاملة وعلى قدم المساواة من جميع الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أننا نفهم أن مشروع المقرر يقترح نهجا تدريجيا، بدلا من اقتراح جذري لنقل مكان انعقادها، فإننا نرى أن وجهة النظر هذه لن تسهم في حل المسائل الأساسية. وحتى لو انتقلت اللجنة الأولى إلى مكان آخر أو اجتمعت فيه، فإن ذلك لن يضمن عدم ظهور مشاكل أخرى ذات طابع مماثل في المستقبل. ولهذا السبب، ينبغي ألا نسمح بهذه الإمكانية في هذه المرحلة، وبدلا من ذلك، ينبغي معالجة المشكلة بشكل شامل وحلها هنا، في نيويورك، وعدم نقلها إلى مكان آخر حيث تظل بدون حل.

وبعد دراسة متأنية لجميع المبادئ الهامة ذات الصلة، على النحو المبين، توصلت ماليزيا إلى موقفها الحالي، وهو التصويت معارضة مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1، المعنون "تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى". ومن نفس المنطلق، أود أن أكرر الإعراب عن تعاطف ماليزيا وتضامنها مع البلدان التي تأثرت للأسف مشاركتها في اللجنة. ويحدونا أمل صادق في أن يحل أصحاب المصلحة المعنيون هذه المسألة بطريقة بناءة، تمشيا مع القانون الدولي.

وإذا سمحتم لي، سيدي، بأن أقول إنني أعمل حاليا في نيويورك، ويدعمني زميل من عاصمتنا، يجلس خلفي. ومنذ بداية الدورة الرابعة والسبعين للجنة الأولى قبل عدة أسابيع، قسمنا وقتنا وطاقتنا واهتمامنا في محاولة لتغطية العديد من المسائل التي تدخل في نطاق اختصاص اللجنة. وكانت تلك التجربة حتى الآن صعبة وغنية على حد سواء. وفي بداية مهمتنا، حددنا لأنفسنا هدفين: أولا، الدفاع عن مواقف ماليزيا وسياساتها بشأن مختلف المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين وثانيا، إجراء

وسأكرر أن الوفود التالية تؤيد هذا البيان: بوروندي وبيلاروس والجزائر والجمهورية العربية السورية وزمبابوي والصين وفنزويلا وكوبا ونيكاراغوا، وبلدي الاتحاد الروسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون اللجنة قد اختتمت البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إليها.

وقبل الشروع في اعتماد مشروع برنامج العمل لعام ٢٠٢٠، سأعلق الجلسة لمدة ١٥ دقيقة.

عُلمت الجلسة الساعة ١١/١٥ واستؤنفت الساعة ١١/٣٥.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): آخر ما تبقى لنا من عمل اعتماد مشروع برنامج العمل والجدول الزمني المؤقتين للجنة الأولى لعام ٢٠٢٠، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/74/CRP.5 التي عُمّمت على جميع الوفود.

وكما تعلم الوفود، سيُنظر في مشروع برنامج العمل والجدول الزمني في إطار البند ١٢١ من جدول الأعمال. وتذكر الوفود أن اللجنة قررت، في جلستها الحادية عشرة المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/74/PV.11) استئناف نظرها في البند ١٢١ من جدول الأعمال "تنشيط أعمال الجمعية العامة" والبند ١٣٦ من جدول الأعمال "تخطيط البرامج". وقد اتخذ هذا القرار نظرا للشواغل التي أعربت عنها عدة وفود بشأن الوصول إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وبينما أتيح للوفود فرصة لإعادة النظر في تلك الشواغل، أود أن ألفت انتباه أعضاء اللجنة إلى مشروع برنامج العمل لعام ٢٠٢٠ المعروض عليهم، والذي يستند إلى ممارسات اللجنة في السنوات السابقة. ويتألف برنامج العمل من جلسة تنظيمية واحدة - ستعقد يوم الخميس ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠

تعليلًا للتصويت بل للتعليق على نتيجة التصويت. وسأدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول التالية: بوروندي، وبيلاروس، والجزائر، وزمبابوي، وسورية، والصين، وفنزويلا، وكوبا، ونيكاراغوا، وبلدي الاتحاد الروسي.

(تكلم بالإنكليزية)

بعد عدم اعتماد مشروع المقرر A/C.1/74/L.57/Rev.1، "تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى"، الذي اقترحه الاتحاد الروسي، فإننا مضطرون إلى الإدلاء بالبيان التالي.

لقد نقحنا مشروع المقرر الأولي تنقيحًا جذريًا لكي يشمل جميع الإسهامات البناءة للدول الأعضاء وشواغلها. وتستند صيغته النهائية إلى نهج تدريجي، خطوة بخطوة، يهدف إلى حل المشكلة الناجمة عن عدم امتثال الولايات المتحدة لاتفاق المقرر لعام ١٩٤٧. وبما أن أيا من الطرفين في الاتفاق لم يتمكن حتى الآن من حل مسألة وصول وفود الدول الأعضاء من دون قيود إلى مقر الأمم المتحدة أو عرض خيارات بديلة في ذلك الصدد، لم يكن أمامنا خيار سوى اقتراح حل ممكن.

ومن المؤسف أن نلاحظ أن أغلبية أعضاء اللجنة الأولى اختاروا التنصل من هذا النهج المشروع. ولا يسعنا إلا أن نعتبر تلك النتيجة اعترافًا واضحًا بأن لدولة عضو معينة الحق في انتهاك التزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية واتباع سياسات تمييزية ضد دول أعضاء أخرى، بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة. ومن الناحية العملية، يؤثر رفض الولايات المتحدة إصدار تأشيرات تأثيرًا مباشرًا على أنشطة الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الأولى. وهدفنا هو إعادة اللجنة الأولى إلى عملها العادي بكفالة المشاركة الكاملة لجميع الوفود في عملها. ونحتفظ بالحق في مواصلة إثارة هذه المسألة وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الوقوف صفا واحدا لدعم مبدأ الأمم المتحدة الرئيسي المتمثل في المساواة في الحقوق لأعضائها.

الولايات المتحدة، دون غيرها، الامتثال للاتفاق وتنفيذه. ونشير مع الأسف إلى أن مشروع المقرر البّناء (A/C.1/74/L.57/Rev.1) الذي اقترناه لاعتماده من أجل حل مسألة التأشيرات لم يحظ بتأييد اللجنة الأولى. وبدا أن أعضاء اللجنة - ولا أشير هنا إلى جميع الدول بل إلى الدول التي صوتت معارضة لاقتراحنا وحسب - يتغاضون عن السياسة التمييزية للولايات المتحدة بعدم اعتمادهم لمشروع المقرر.

ويثير ذلك مسألة ما إذا كان أعضاء وفدنا سيُمنحون تأشيرات للمشاركة في أعمال اللجنة الأولى في العام المقبل. ليس لدينا مثل هذا الضمان. ولذلك، يتعذر على الوفد الروسي وعدد من الوفود الأخرى التي تشاطرنا موقفنا تماما اعتماد مشروع برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠٢٠، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/74/CRP.5، في ظل هذه الظروف. وأكرر أنه نظرا لعدم وجود ضمانات بأن يكون موفدونا موجودين في نيويورك، فمن الصعب للغاية بالنسبة لنا أن نؤيد تلك الوثيقة.

ومع ذلك، فإن الاتحاد الروسي على استعداد للانضمام مرة أخرى إلى آراء غالبية الدول وتأييد الوثيقة A/C.1/74/CRP.5، بوصفه دولة عضوا مسؤولة تهماها مواصلة إجراء حوار بناء وموضوعي بشأن المسائل الراهنة المدرجة في جدول الأعمال في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وبوصفه الدولة التي طرحت بعض من أهم المبادرات المتصلة بالسلم الدولي وتعزيز الأمن الدولي. إن هذا هو موقفنا المبدئي. وأكرر أننا نبدى مرة أخرى موقفا بناء جدا وملتقي مع مؤيدي مشروع البرنامج في منتصف الطريق على الرغم من عدم اتخاذ خطوات إيجابية فيما يتعلق بمسألة وصول الوفود الوطنية إلى مقر الأمم المتحدة للمشاركة في مختلف المناسبات، بما في ذلك أعمال اللجنة الأولى. ولم نتلق أي إشارات في هذا الصدد. وبالتالي، فإن الاتحاد الروسي لن يخرج على توافق الآراء بانضمامه إلى التأييد التقليدي بتوافق الآراء لمشروع برنامج العمل للعام المقبل. وفي الوقت نفسه، نحتفظ

- وثماني جلسات للمناقشة العامة، و ١٢ جلسة للجزء المتعلق بالمناقشة المواضيعية، وست جلسات لمرحلة البت.

وأود أن أذكر جميع الوفود بأن اللجنة الأولى تشاطر اللجنة الرابعة مرافق المؤتمرات وغيرها من الموارد. وعليه، فإن مشروع برنامج العمل المؤقت للجنة الأولى لعام ٢٠٢٠ الذي ننظر فيه الآن، قد أعد بالتشاور مع أمانة اللجنة الرابعة. وستواصل اللجنتان تنسيق عملهما والحفاظ على نمط تسلسلي لعقد جلساتها من أجل تحقيق أقصى استفادة من الموارد المشتركة بينهما.

وبطبيعة الحال، سيتم الانتهاء من إعداد برنامج العمل المؤقت قيد النظر وإصداره في شكله النهائي قبل أن تبدأ اللجنة الأولى عملها الموضوعي في دورتها المقبلة.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع برنامج العمل والجدول الزمني المؤقتين للجنة الأولى لعام ٢٠٢٠ على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/74/CRP.5؟

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
اعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. وأود مرة أخرى أن ألفت انتباه اللجنة إلى خطورة الحالة التي نشأت فيما يتعلق بمشاركة الوفود الوطنية في أعمال اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح. فعلى الرغم من آراء بعض الدول، نعتقد أن نقص تمثيل بعض الوفود في اللجنة الأولى والعقبات التي تضعها الولايات المتحدة أمام حضور تلك الوفود لمناسبات الأمم المتحدة هما أمران يؤثران بشكل سلبي للغاية على عمل اللجنة الأولى، الأمر الذي شعر به الجميع في هذا العام.

وأود أن أشكر الدول التي أعربت عن تعاطفها مع موقف روسيا خلال هذه الدورة وأيدت بنشاط إصرارنا على أن تغير سلطات الولايات المتحدة سياساتها التمييزية ضد دول معينة. وأناشد الولايات المتحدة مرة أخرى أن تمثل امتثالا كاملا وغير مشروط لاتفاق المقرر لعام ١٩٤٧. فلا يمكن لأي دولة سوى

أتمت اللجنة في هذا العام عملها في الأسابيع الخمسة المخصصة لها. وكما يعلم الأعضاء، مع زيادة عدد التصويتات على مشاريع القرارات والمقررات في هذا العام والمستوى العالي للمشاركة والمداولات خلال جميع مراحل عمل اللجنة في هذه الدورة، فقد تأخرنا كثيرا عن الجدول الزمني المحدد من حيث تراكم قوائم المتكلمين وإجراءات البت في مشاريع القرارات والمقررات. غير أن كفاءة اللجنة كفلت الانتهاء من عملها في الوقت المناسب.

وخلال الدورة، أدلى ١٣٢ وفداً ببيانات في إطار الجزء المتعلق بالمناقشة العامة، في حين أدلى بعدد مثير للإعجاب من المداخلات بلغ ٣٤٨ مداخلتة خلال الجزء المتعلق بالمناقشة المواضيعية. وخلال مرحلة البت، اعتمدت اللجنة ٦٠ مشروع قرار ومقرر، اعتمد ٤٠ منها بتصويت مسجل، مع طلب إجراء ٥٩ تصويتاً منفصلاً. واعتمدت تسعة عشر مشروع اقتراح بدون تصويت، وهو ما يمثل نحو ٣٢ في المائة من جميع الإجراءات المتخذة.

وقبل رفع هذه الجلسة واختتام الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والسبعين للجنة الأولى، أعطي الكلمة للوفود الراغبة في الإدلاء بتعليقات ختامية الآن.

السيدة خاكيس هواكوخا (المكسيك) (تكلمت)
بالإسبانية: أردت فقط أن أثنى بإيجاز بعملكم، سيدي، بصفتكم رئيس اللجنة الأولى في خضم المصاعب التي واجهتها. ويفضل خبرتكم، ترأستم اللجنة بشكل مناسب وبقدر كبير من المهارة. وأردت فقط أن أسجل اعتراف وفد بلدي بذلك.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
بالنيابة عن الاتحاد الروسي، أود أيضاً أن أعرب عن امتناننا لرئيس اللجنة الأولى في هذه الدورة، وكذلك للمكتب وجميع الموظفين الذين أيدوا عملنا الجاري والمثمر. وأود أيضاً أن أشكر دائرة الترجمة الشفوية على تقديم ترجمة عالية الجودة للبيانات المعقدة جداً خلال مناقشاتنا المواضيعية وبشأن المواضيع التي

بالحق في مواصلة إثارة مسألة إمكانية حضور الوفود الوطنية لمحافل الأمم المتحدة ووصولها إلى مقر المنظمة للمشاركة في جميع المحافل، بما فيها تلك المعنية بنزع السلاح.

وعلاوة على ذلك، إذا لم نر أي تغيير في السياسة التمييزية وغير المقبولة للولايات المتحدة، التي تنتهك اتفاق المقر لعام ١٩٤٧ وتنتهك المبادئ الأساسية لعمل وأداء هذه المنظمة العالمية وكياناتها وهيكلها، فإننا بالتأكيد سنعيد النظر في مسألة نقل الاجتماعات المقبلة للجنة الأولى وهيئة نزع السلاح إلى أماكن أخرى، كما سنواصل إثارة هذه المسألة إلى أن يتم حلها بصورة إيجابية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي لا على بيانه وحسب، بل أيضاً على مرونة بلده. وأود أن أقول إننا عندما تناولنا هذه المسألة في بداية هذه الدورة، أبرزت الشواغل التي أعرب عنها الاتحاد الروسي وبعض الوفود الأخرى بشأن الوصول إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك مسألة بالغة الأهمية للأمم المتحدة. إذ يجب أن تكون جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة وأن تتمتع بحقوق وامتيازات متساوية من حيث مشاركتها في المنظمة. وهذا أمر أساسي ويرتبط بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أشكر الاتحاد الروسي وجميع الوفود الأخرى المتأثرة بالحالة على مرونتها.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع برنامج العمل والجدول الزمني للمؤقتين للجنة الأولى لعام ٢٠٢٠، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/74/CRP.5؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون اللجنة قد اختتمت الآن نظرها في البند الأخير في جدول أعمالها.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما تعلم الوفود، لا تتناول اللجنة عادة بند جدول الأعمال المتعلق بتخطيط البرامج. وقد

على ما يحدث في العالم - ويمثل التحديات والخصاطر التي تواجه البشرية.

ويجب علينا أن نواجه نزع السلاح وأن نعالجه بمسؤولية، مع مراعاة أن استخدام الأسلحة النووية يشكل أحد التهديدات الوجودية للبشرية، إلى جانب تغير المناخ. وأفهم أننا جميعا ندرك الخطر الذي يواجه البشرية، وأن بيئتنا بيئة يجب رعايتها والحفاظ عليها، لأنها المكان الوحيد الذي يمكننا فيه أن نتكلم ونتفاوض ونعمل معا من أجل خير البشرية. ولذلك، أكرر أنه من الضروري أن تقف جميع الوفود على قدم المساواة. والواقع أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على أن جميع الدول، بغض النظر عن حجمها، ينبغي أن تعامل على قدم المساواة. وهذا أمر حيوي. وأود أيضا، بطبيعة الحال، أن أشكر الأمانة العامة على عملها. وتحلت سونيا إيوت وفريقها بكفاءة عالية؛ لقد دعمونا عن كئيب، وفي الواقع، يمثلون الذاكرة المؤسسية التي تمكننا من إعداد ومقارنة كل التفاصيل بأقصى قدر من المهنية. ويرجع الفضل في هذا السلوك لسونيا وفريقها.

وأود أيضا أن أشكر مكتب شؤون نزع السلاح على عمله، مع توجيه الشكر الخاص إلى الممثلة الخاصة لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، التي كرست الكثير من الوقت لدعمنا.

وأشكر كذلك أعضاء المكتب، الذين قدموا، كما رأت اللجنة، دعما استثنائيا، ولا سيما السفيرة آمال مدلي من لبنان، والسفيرة أونورين بونكونغو من بوركينا فاسو التي ترأست اجتماعات اللجنة أكثر مما ترأستها. وأشكر السيدة سيلفيا بالاج، ممثلة هنغاريا، على دعمها؛ وستمثلنا بصفتها مقررة في جلسات الجمعية العامة وهي تنظر في تقريرنا. وبالإضافة إلى ذلك، أشكر بيتر هورن، ممثل أستراليا على دعمه ومشورته وعمله.

وأود بالطبع أن أشكر فريقنا بأكمله: المترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون وموظفو الأمن وكل شخص يجعل من

لم تكن مرتبطة مباشرة بجدول أعمال اللجنة الأولى، مثل مشكلة التأشير. وأود أن أشكر مرة أخرى جميع الأفراد الذين أسهموا في الاختتام الناجح لدورتنا.

السيدة سانثيس رودريغيس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يود الوفد الكوبي أن يعرب عن خالص امتنانه وتهانيه لكم، سيدي، على قيادتكم المتميزة لأعمال اللجنة الأولى. ونشكر أيضا أعضاء المكتب، والأمانة العامة، ومكتب شؤون نزع السلاح، والمترجمين التحريريين، والمترجمين الشفويين، وجميع الذين أسهموا في أعمال اللجنة الأولى. ونأمل أن يتبع الرئيس المقبل للجنة الأولى نهجكم وقيادتكم ومرونتكم وروحكم البناءة، حتى تتمكن اللجنة من الاضطلاع بعملها بنجاح. ونأمل أيضا أن يتسنى، خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة - التي سنحتفل خلالها بذكرى سنوية أخرى لميثاق الأمم المتحدة - حل جميع المسائل المثارة وأن يتمكن البلد المضيف من الوفاء بالتزاماته بالكامل. وبذلك، لن تشهد اللجنة الأولى نفس الاضطرابات التي حدثت هذا العام، خلال دورتها المقبلة، ويمكنها أن تضطلع بعمل يتسم بالفعالية والكفاءة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أدلي ببيان ختامي بصفتي رئيسا للجنة، وسأفعل ذلك بالإسبانية، إذا لم تكن هناك اعتراضات.

في البداية، أود أن أشكر كل عضو على صبره ودعمه ومرونته خلال الأسابيع القليلة الماضية. لقد كانت رئاسة أعمال اللجنة الأولى تجربة غير عادية. يقولون إن الحكمة تأتي متأخرة للغاية، والآن فقط أشعر أنني مجهز لرئاسة أعمال اللجنة، ولكن هذه نقطة خلافية. وأود أن أشكر بإخلاص الأعضاء الذين كان من دواعي الشرف الحقيقي لي العمل معهم خلال الأسابيع القليلة الماضية. إنهم صفوة الصفوة كما نقول باللغة الإسبانية، عن الدبلوماسيين الذين يعملون في المجال الهام لنزع السلاح والأمن الدولي. لقد استمعت عن كئيب إلى شواغلهم وتوصياتهم، ورأيت أيضا كيف أن عمل اللجنة يشكل نافذة

أن أبدأ رئاسة اللجنة الأولى. فكيف تغيرت الأمور. أود أن أسمع تصنيفا لجميع أعضاء اللجنة.

وبذلك يختتم الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والسبعين للجنة الأولى. وستعود اللجنة للاجتماع مجددا في وقت ما من العام المقبل من أجل انتخاب رئيسها وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الخامسة والسبعين، من جملة أمور.

وأود أن أختتم ملاحظاتي راجيا لجميع الذين سيغادرون نيويورك رحلة آمنة إلى ديارهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

الممكن لنا أن نلتقي هنا في ظروف تتجاوز القيود المالية التي نواجهها. كما أنهم أظهروا أقصى قدر من المهنية. إننا ندرك جميعا التحديات الحالية. وأود أن أكرر شخصيا أن هذه كانت فرصة استثنائية، وأشعر بشرف كبير.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أطلب من اللجنة أن تقدم خدمة لي، ما لم تكن هناك، بطبيعة الحال، أي اعتراضات. أريد فقط أن يلوح أعضاء اللجنة بأيديهم ويقولون مرحبا وأنا أصور مقطع فيديو لأضعه على حسابي على تويتر، والذي يمكن أن يكون بمثابة تذكير باللحظات الرائعة التي قضيتها معهم. لم يكن بشعري بياض قبل